سلسلة

كراسات استراتيجية

الجزائر تعود إلي عمقها الاستراتيجي

التقارب الجزائري - النيجري
و إعادة التموضع السيادي في منطقة الساحل

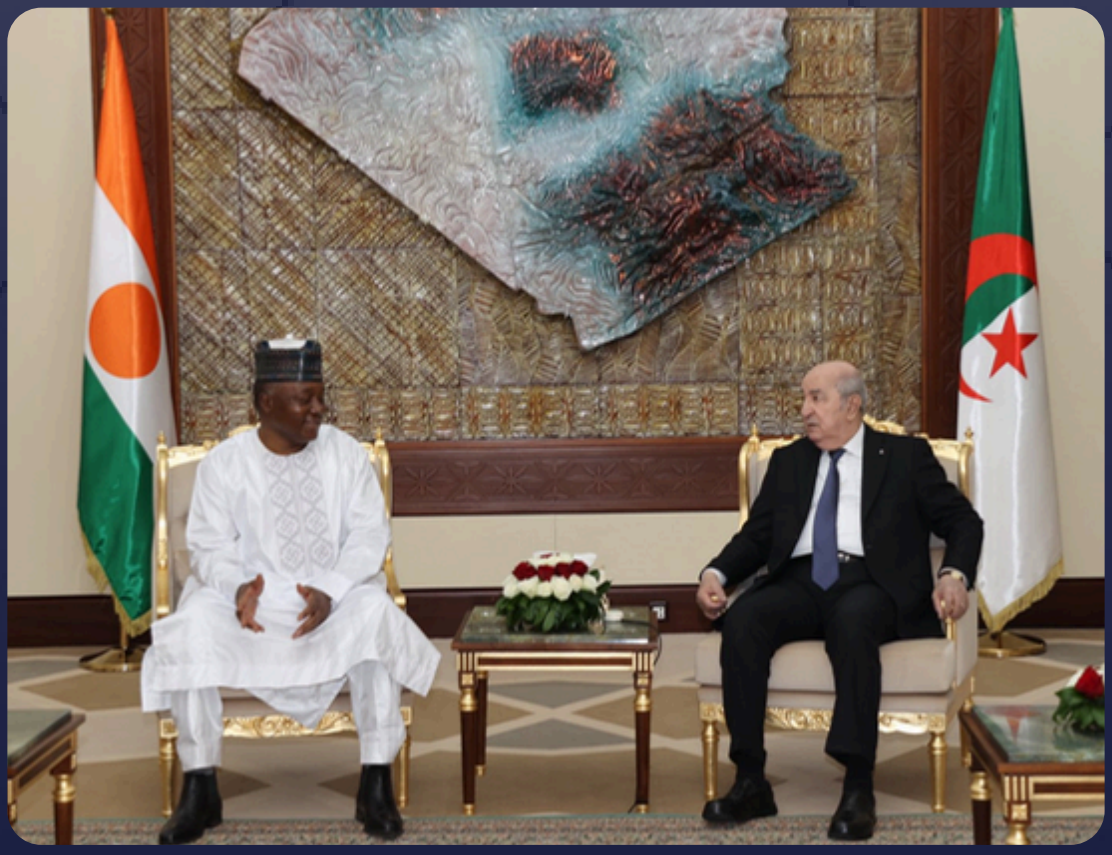

تصدر عن المركز الأفريقي للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية
(أكريس)

العدد الأول - مارس ٢٠٢٦

القاهرة - جمهورية مصر العربية

المـركـــز الأفـريـقـــي
للأبحاث والدراسات الاستراتيجية

« الجزائر تعود إلى عمقها الاستراتيجي: التقارب الجزائري – النيجري وإعادة التموضع السيادي في منطقة الساحل»

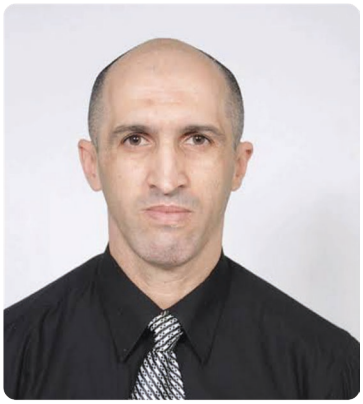

الأستاذ الدكتور نسيم بلهول

أستاذ وباحث في الشؤون الأمنية والإستراتيجية بجامعة البليدة ٢ – الجزائر

ورئيس الهيئة الإستشارية بالمركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (اكريس) – جمهورية مصر العربية

للتوثيق : الاستاذ الدكتور نسيم بلهول ، «الجزائر تعود إلى عمقها الاستراتيجي: التقارب الجزائري - النيجري وإعادة التموضع السيادي في منطقة الساحل» ، كراسات استراتيجية ، (القاهرة ، المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (اكريس) ، العدد الثاني ، يونيو ٢٠٢٤)

جميع حقوق الطبع و النشر محفوظة ©

للمركز الأفريقي للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية (ACRESS)

– القاهرة – جمهورية مصر العربية

هاتف : 20216630 (202) / 01002353487 (2)+

بريد إلكتروني : info@acress.org

موقع إلكتروني : www.acress.org

مقدمة

لم تكن زيارة رئيس السلطة الانتقالية في النيجر إلى الجزائر في فبراير الماضي، وما اعقبها من عقد اجتماع اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية—النيجرية للتعاون في ٢٣ مارس ٢٠٢٦، مجرّد محطة بروتوكولية في جدول العلاقات الثنائية، بل جاءت بوصفها لحظة سياسية كثيفة المعاني في سياق إقليمي يعيش تحوّلات بنيوية عميقة. فالمنطقة الساحلية لم تعد فضاءً هامشياً في النظام الدولي، بل تحوّلت خلال العقد الأخير إلى أحد أكثر الأقاليم هشاشةً وتنافساً من حيث تداخل الأمني بالجيواقتصادي، والمحلي بالدولي، والإقليمي بالعالمي (International Crisis Group, 2023). ومن ثمّ، فإن قراءة الزيارة تقتضي تجاوز بعدها الشكلي إلى تحليل دلالتها ضمن إعادة تعريف الجزائر لموقعها في هذا الفضاء المتحوّل.

لقد ارتبط اسم الجزائر تاريخياً بإدارة أزمات الساحل، لا سيما منذ الأزمة المالية مطلع التسعينيات، ثم دورها المركزي في رعاية مسارات التفاوض التي أفضت إلى اتفاق السلم والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥م (Boutellis & Zahar, 2017). هذا الدور لم يكن عرضياً، بل تأسس على إدراك استراتيجي مبكر بأن الأمن الوطني الجزائري يمتدّ جنوباً، وأن المجال الصحراوي ليس حدّاً فاصلاً بل فضاء تفاعل عضوي. فالمقاربة الجزائرية للأمن الإقليمي استندت إلى ما يمكن تسميته بـ»نظرية الامتداد الوقائي»، أي تحييد مصادر التهديد خارج الحدود قبل أن تتحول إلى مخاطر داخلية (Ammour, 2012)

غير أنّ السنوات الأخيرة وضعت الجزائر أمام مشهد إقليمي مغاير تماماً لما كان عليه الوضع خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد شهدت دول الساحل سلسلة انقلابات عسكرية متتابعة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر بين ٢٠٢٠م و٢٠٢٣م، ما أدى إلى اهتزاز الشرعيات السياسية القائمة وتراجع فعالية الأطر الإقليمية التقليدية (International Crisis Group, 2023). كما تزامن ذلك مع إعادة تموضع القوى الدولية، خاصة الانسحاب العسكري الفرنسي من مالي ثم النيجر، وانحسار دور بعثات أوروبية وأممية، في مقابل صعود فاعلين دوليين جدد ذوي مقاربات أمنية مختلفة (Charbonneau, 2022)

في هذا السياق، لا يمكن فهم زيارة رئيس السلطة الانتقالية في النيجر إلى الجزائر باعتبارها مجرد استمرارية دبلوماسية، بل بوصفها إعلاناً ضمنياً عن إعادة هندسة شبكة التوازنات في الساحل. فالنيجر، التي كانت تُقدَّم لسنوات بوصفها «الحلقة المستقرة» نسبياً في الإقليم، تحوّلت فجأة إلى مركز عاصفة جيوسياسية، ما جعل موقعها محورياً في معادلة الأمن الإقليمي (International Crisis Group, ٢٠٢٣). ومن هنا، فإن التقارب الجزائري – النيجري في هذه اللحظة الحساسة يعكس إدراكاً متبادلاً بأن إدارة المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تتم بمعزل عن العمق الإقليمي الشمالي.

فالنيجر، التي كانت تُقدَّم لسنوات بوصفها «الحلقة المستقرة» نسبياً في الإقليم، تحوّلت فجأة إلى مركز عاصفة جيوسياسية، ما جعل موقعها

محوريـــاً فـــي معادلـــة الأمـــن الإقليمـــي (International Crisis Group, 2023). ومـن هنا، فإن التقارب الجزائـري – النيجري في هذه اللحظـة الحساسـة يعكـس إدراكاً متبادلاً بـأن إدارة المرحلـة الانتقاليـة لا يمكن أن تتم بمعـزل عن العمق الإقليمـي الشـمالي.

مـن الناحيـة النظريـة، يمكن تأطير هـذه الزيارة ضمـن أدبيات النظـم الإقليمية الفرعيـة، التي ترى أن الأقاليم ليسـت وحـدات جغرافية ثابتة، بل نظم تفاعل تتشـكل وفق توازنـات القـوة، والاعتمـاد المتبادل، وأنماط التهديد المشـتركة (Buzan & Wæver, 2003). ووفـق هـذا المنظور، فإن السـاحل يشـكل «مجمعـاً أمنيـاً إقليميـاً» حيث تتشـابك المخاطر العابـرة للحـدود – مـن الإرهـاب إلـى الاتجـار غير المشروع والهجرة – بحيث يصبح أمن كل دولة مرتبطاً عضويـاً بأمن جيرانها. وعليه، فإن إعادة تنشـيط القناة الجزائريـة – النيجرية يعكس محاولة لإعادة ضبط هذا المجمـع الأمني في ظل انهيار بعـض آلياته التقليدية.

غيـر أن التحليـل البنيوي لا يكفـي وحده. فثمة بعـد رمزي – سياسـي بالـغ الأهمية في الزيـارة يتمثل فـي إعـادة تثبيت مبـدأ «الحلول الإقليميـة للأزمات الإقليميـة». فالجزائـر، بحكم عقيدتها الدبلوماسـية القائمـة على عـدم التدخل ورفض عسـكرة النزاعات الداخلية، تسـعى إلى تقديم نفسـها كفاعـل توازني لا كمنافس في سـباق النفوذ (Ammour, 2012). وهـذا يتقاطع مع أدبيات «القوة الوسـطى» التي تؤكد أن الـدول المتوسـطة قـادرة على لعـب أدوار محورية في الأقاليم المتوترة عبر الوسـاطة وبناء الجسـور بدل الانخـراط فـي الاسـتقطاب (Jordaan, 2003).

إضافـة إلـى ذلـك، فـإن التحـولات فـي بنيـة الحضـور الدولي في السـاحل – خصوصـاً بعد تراجع العمليات الفرنسـية مثل عملية برخـان، وإعادة تقييم بعثـة الأمم المتحـدة في مالي – أوجدت فراغاً نسـبياً فـي منظومـة الضبـط الأمنـي (Charbonneau, 2022). وهنـا تبـرز الجزائـر كفاعـل يمتلـك مقومـات مغايـرة: حدود برية طويلة مع دول السـاحل، خبـرة عمليـاتيـة في مكافحـة الجماعات المسـلحة، وشـبكة علاقـات اجتماعيـة – قبلية عابـرة للحدود. إن الزيـارة، فـي هـذا المعنى، تعكس تحـوّلاً من موقع «المراقب الحـذر» إلى موقع «المبادر الاسـتباقي».

كمـا ينبغـي النظـر إلى الحدث في ضـوء التغير فـي تصورات السـيادة داخل السـاحل. فالـدول التي شـهدت انقلابات عسـكرية رفعت خطابـاً نقدياً تجاه نماذج الشـراكة الأمنية السـابقة، معتبرة أنها لم تحقق الاسـتقرار المنشـود رغم سـنوات من الدعـم الدولي (International Crisis Group, ٢٠٢٣). وبالتالـي، فـإن الجزائـر – بحكـم بعدهـا عـن الإرث الاسـتعماري فـي المنطقـة – تُنظـر إليهـا كشـريك أقل كلفة سياسـياً وأكثـر قبولاً شـعبياً مقارنة ببعض القـوى الخارجيـة. وهـذا ما يمنـح الزيارة بعـداً رمزياً يتعلـق بإعـادة تعريـف أنماط الشـراكة في السـاحل.

مـن زاويـة أعمـق، يمكن القول إن الزيارة تشـكل لحظة «إعادة اكتشـاف ذات استراتيجية». فالجزائر، التـي واجهـت خلال العقد الماضـي تحديات داخلية وإقليمية متشـابكة، تبـدو اليوم وكأنهـا تعيد صياغة موقعها في الإقليم بوصفها عقدة توازن بين شمال إفريقيا والساحل. وهذا لا يعني سعيها لملء فراغ أو مزاحمة قوى أخـرى، بل تثبيت موقعها الطبيعي في منظومة أمنية – تنموية متكاملة. فالمشـاريع العابرة للصحراء، سواء في مجال النقل أو الطاقة، تندرج ضمن رؤية أوسع لتحويل الحدود الجنوبية من هامش أمني إلى محور ربط قاري.

إن توصيـف الزيارة كحـدث يتجاوز البروتوكول ينسـجم مع مقاربة تعتبر السياسـة الخارجيـة امتداداً لإعـادة تعريـف الهويـة الاسـتراتيجية للدولـة. فحين تتغيـر بنيـة الإقليـم، لا يكفـي الحفاظ علـى أدوات تقليديـة، بـل يتطلـب الأمر إعـادة ضبـط الأولويات، وإعادة بناء شـبكات الثقة، وصياغة خطاب سياسـي يعكـس التحـولات. وفي هذا الإطار، فـإن زيارة رئيس السـلطة الانتقالية في النيجر إلى الجزائر يمكن قراءتها بوصفهـا إعلاناً هادئاً عن دخـول مرحلة جديدة: مرحلة تتحـرك فيها الجزائر داخل السـاحل ليـس كفاعل رد فعـل، بـل كعنصر بنيوي فـي إعادة تشـكيل توازناته.

إن توصيـف الزيارة كحـدث يتجاوز البروتوكول ينسـجم مع مقاربة تعتبر السياسـة الخارجيـة امتداداً لإعـادة تعريـف الهويـة الاسـتراتيجية للدولـة. فحين تتغيـر بنيـة الإقليـم، لا يكفـي الحفاظ علـى أدوات تقليديـة، بـل يتطلـب الأمر إعـادة ضبـط الأولويات، وإعادة بناء شـبكات الثقة، وصياغة خطاب سياسـي يعكـس التحـولات. وفي هـذا الإطار، فإن زيـارة رئيس السـلطة الانتقالية في النيجـر إلى الجزائر يمكن قراءتها بوصفهـا إعلانـاً هادئاً عن دخول مرحلـة جديدة: مرحلة تتحـرك فيهـا الجزائر داخل السـاحل ليـس كفاعل رد فعـل، بـل كعنصـر بنيوي في إعـادة تشـكيل توازناته.

أولا: التقارب الجزائري - النيجري وإعادة هندسة التوازنات في الساحل (٢٠٢٦م):

يمثـل اللقاء الذي جمع رئيـس المجلس الوطني لحمايـة الوطـن في النيجـر، الفريق أول عبـد الرحمن تشـياني، برئيـس الجمهوريـة الجزائرية عبـد المجيد تبـون يومي ١٥ – ١٦ فبراير ٢٠٢٦م محطة سياسـية لا يمكـن قراءتها في بعدها البروتوكولـي فقط، بل ينبغي تحليلها ضمن التحولات البنيوية التي يشهدها الفضاء السـاحلي – المغاربي منذ موجة الانقلابات العسكرية فـي ٢٠٢٣م. فالحدث جاء بعد قرابة عشـرة أشـهر من فتور دبلوماسي ملحوظ بين البلدين، في سياق إقليمي اتسـم بإعادة تشـكل التحالفات، وتراجـع أدوار قوى خارجية، وصعود نزعات سـيادية داخل دول الساحل.

إن إعادة التأكيد في البيان المشـترك على منطق «الشراكة الاستراتيجية المرنة» ليس تعبيراً إنشائياً بل يمثل تحوّلاً في طبيعة العلاقة الثنائية من مستوى التفاعل الظرفـي إلى مسـتوى التقاطع البنيوي فـي المصالح. ومـن منظور التحليـل الواقعي في العلاقـات الدولية، فـإن الـدول لا تعيـد تموضعها إلا عندما تشـعر بوجود خلـل في بيئـة التهديد أو في معادلة التـوازن الإقليمي (Mearsheimer, 2001). وعليـه، فـإن هـذه الزيـارة تعكس إدراكاً متبادلاً بأن البيئة الاسـتراتيجية فـي السـاحل دخلـت مرحلـة إعـادة ترتيب شـاملة.

شهدت العلاقات الجزائرية – النيجرية في الأشهر التي أعقبت انقلاب يوليو ٢٠٢٣م حالة من الحذر المتبادل. فالجزائر، بحكم عقيدتها الدبلوماسية التقليدية القائمة على رفض التغييرات غير الدستورية، امتنعت عن إضفاء شرعية سياسية كاملة على السلطات الانتقالية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات اتصال أمنية مفتوحة. هذا السلوك ينسجم مع نمط السياسة الخارجية الجزائرية التي توازن بين مبدأ عدم التدخل والحفاظ على الاستقرار الحدودي (Zoubir, 2020)

غير أن السياق الإقليمي تغيّر تدريجياً. انسحاب بعض القوى الأوروبية من المجال العملياتي في الساحل، وتصاعد حضور الفاعلين غير الغربيين، وتفاقم التهديدات العابرة للحدود، كلها عوامل دفعت الجزائر والنيجر إلى إعادة تقييم كلفة البرود الدبلوماسي. فمن منظور نظرية «معضلة الأمن»، فإن غياب التنسيق بين دولتين متجاورتين في بيئة هشة قد يؤدي إلى تفاقم الشكوك المتبادلة وزيادة احتمالات سوء التقدير(Jervis, ١٩٧٨). ومن ثم، فإن استئناف الحوار على أعلى مستوى يمثل خطوة لتخفيف هذه المعضلة.

الواقعية البنيوية تفترض أن بنية النظام الإقليمي، وليس نوايا القادة فقط، هي التي تحدد سلوك الدول (Waltz, ١٩٧٩). وفي الحالة الساحلية، نحن أمام نظام فرعي يتسم بثلاث سمات: ضعف الدولة، تعدد الفاعلين المسلحين، وتداخل الأجندات الدولية. في مثل هذا السياق، تصبح «المرونة» شرطاً وظيفياً للشراكات، لأن الالتزامات الجامدة قد تقيد حرية الحركة في بيئة سريعة التحول.

«الشراكة الاستراتيجية المرنة» بين الجزائر والنيجر تعني – عملياً – تعاوناً أمنياً واقتصادياً قائماً على تقاطع المصالح دون الانخراط في تحالف عسكري مغلق. فالجزائر تاريخياً تتجنب التحالفات الرسمية، مفضلة ترتيبات التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف منخفضة الالتزام (Mortimer, 2015). وفي المقابل، تحتاج النيجر إلى شريك إقليمي قادر على توفير عمق استراتيجي دون فرض وصاية سياسية.

بهذا المعنى، تنتقل العلاقة من مستوى «المجاملة السياسية» إلى مستوى «التشابك الهيكلي»، حيث تصبح المصالح المشتركة – أمن الحدود، مكافحة الجماعات المسلحة، مشاريع الطاقة، وضبط مسارات الهجرة – عناصر تأسيسية لا يمكن التفريط بها.

يمتد الشريط الحدودي بين الجزائر والنيجر لأكثر من ٩٥٠ كلم، وهو مجال مفتوح تاريخياً لحركة التجارة غير النظامية والجماعات المسلحة. تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن هشاشة التنمية في الساحل تُعد عاملاً مضاعفاً لعدم الاستقرار الأمني (UNDP, 2023)

من هذا المنظور، فإن الزيارة تمثل محاولة لإعادة هندسة الحزام الحدودي عبر:

١. تعزيز التنسيق الاستخباراتي.
٢. تنظيم الدوريات المشتركة.
٣. ربط الأمن بالتنمية المحلية في المناطق الحدودية .

هـذا الربـط بيـن الأمـن والتنميـة يتماشـى مـع أدبيـات «الأمـن الإنسـاني» التي تؤكد أن الاسـتقرار المسـتدام لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها (Paris, 2001)

لا يمكـن فصـل الزيـارة عن مشـروع أنبوب الغاز العابـر للصحراء (TSGP)، الذي يربـط حقول الغاز فـي نيجيريا مـروراً بالنيجر وصولاً إلـى الجزائر ومنها إلـى أوروبـا. هذا المشـروع، الـذي أعيد إحيـاؤه في السـنوات الأخيـرة، يمثـل رهانـاً اسـتراتيجياً لإعادة تموضـع الجزائر كمحـور طاقوي في ظـل التحولات التـي أعقبت الحرب في أوكرانيـا (IEA, 2023)

بالنسـبة للنيجـر، يشـكل المشـروع فرصـة لدمـج اقتصادها فـي شـبكات طاقة عابـرة للحدود، وهـو مـا يمنحهـا مـوردًا ماليـاً واسـتراتيجياً طويـل الأمـد. هنـا يتحـول التعاون مـن مجرد تنسـيق أمني إلـى شـراكة بنيويـة فـي البنيـة التحتيـة الإقليميـة.

يشـير Barry Buzan وOle Wæver إلـى أن الأقاليـم الأمنيـة الفرعيـة تتشـكل عندمـا تكـون التهديـدات أكثـر كثافـة داخل الإقليـم منها خارجـه (Buzan & Wæver, 2003). الفضـاء السـاحلي – المغاربـي اليـوم يمثـل مثـالاً واضحـاً لذلـك، حيـث تتداخـل التهديـدات الإرهابيـة، والهجـرة، والتهريب، والتنافـس الدولي.

في هذا السـياق، تعيد الجزائر والنيجر تموضعهما ليـس في مواجهة طرف محدد، بل في إطار إعادة توزيع توزيع الأدوار داخل الإقليم. فالجزائر تسعى للحفاظ على موقعها كقوة توازن إقليمية، بينما تسـعى النيجر لتقليل عزلتهـا بعد الانقلاب. وبذلك، يمكن فهم الزيارة كجزء من عملية أوسـع لإعادة هندسة النظام الإقليمي الفرعي، حيث تتشـكل ترتيبات مرنة بدلاً من تحالفات جامدة.

علما أن الفارق بين المجاملة السياسـية والتقاطع الهيكلي يكمن في اسـتدامة المصالـح. المجاملة تقوم علـى الزيارات والبيانات، بينمـا التقاطع الهيكلي يقوم على تشـابك البنى الاقتصادية والأمنية. وعندما تصبح الحدود المشـتركة ومشـاريع الطاقة ومكافحة الإرهاب عناصـر لا يمكـن فصلهـا عـن الاسـتقرار الوطني لكل طـرف، فإن العلاقة تدخل مسـتوى أعمـق من الاعتماد المتبـادل. هـذا الاعتمـاد لا يعني التبعيـة، بل يعكس مـا يسـميه Keohane وNye (2012) بـ «الاعتمـاد المتبـادل المعقـد»، حيث تتعـدد قنوات الاتصـال وتتداخـل القضايـا الأمنيـة والاقتصاديـة.

بالتالي، زيارة عبد الرحمن تشـياني إلى الجزائر لا يمكن اختزالها في حدث ثنائي عابر. إنها تعبير عن تحوّل في بنية التوازنات داخل الفضاء السـاحلي – المغاربي. البيـان المشـترك الذي أكد «الشـراكة الاسـتراتيجية المرنـة» يعكـس انتقال العلاقـات من مسـتوى البرود الحـذر إلى مسـتوى التقاطـع البنيوي فـي المصالح.

فـي بيئة إقليمية تتسـم بالسـيولة وعـدم اليقين، تبدو المرونة شرطاً للاسـتقرار، ويبدو التقاطع الهيكلي بـديلاً عن التحالفات الجامـدة. ومن هذا المنظور، فإن

مـا حدث في فبرايـر ٢٠٢٦م قد يشـكل نقطة انعطاف في مسـار إعادة تشـكيل النظام الإقليمي في الساحل.

ثانيا: من الجوار الجغرافي إلى العمق الجيوستراتيجي

تتقاسـم الجزائـر مـع النيجـر حـدوداً تمتـد لأكثـر مـن ٩٥٠ كلم عبر فضـاء صحـراوي مفتوح، قليـل الكثافة السـكانية، لكنه بالـغ الكثافة من حيث الحركـة غيـر النظاميـة والتفـاعلات العابـرة للدولة. هـذه الحـدود لا يمكن اختزالها في كونهـا خطاً إدارياً يفصـل بيـن سـيادتين، بـل هـي مجـال اجتماعي – اقتصـادي – أمني ممتد، تتقاطع فيه شـبكات القرابة العابرة للحدود، ومسـارات التجارة التقليدية، وأنماط التهريـب، وحركية الفاعلين المسـلحين. وفي أدبيات الأمـن الإقليمـي، يُعـدّ هذا النمـط من الحـدود مثالاً على ما يسـميه بـاري بوزان وأولي ويفـر «المجمعات الأمنيـة الإقليمية»، حيث تتشـابك تهديدات الدول المتجـاورة بحيـث يصبـح أمـن كل منها غيـر قابل للفصل عن الآخر (Buzan & Wæver, 2003)

إن إدراك الجزائـر المبكـر لهـذه الحقيقـة الجيوسياسـية هو الذي أسّس لما يمكن وصفه بعقيدة «الأمـن الممتـد»، أي اعتبـار المجـال السـاحلي امتـداداً طبيعيـاً لمنظومة الأمن الوطنـي، وليس فضاءً خارجيـاً محايداً. فالمخاطر التي تتشـكل في شـمال النيجـر لا تتوقـف عنـد خـط الحـدود، بـل تنتقـل عبـر شـبكات معقدة مـن الفاعليـن غيـر الدوليين، وهـو مـا يجعـل مـن الاسـتقرار فـي شـمال النيجـر مسـألة داخليـة جزائرية بقـدر ما هي قضيـة خارجية.

١. الجماعات المسلحة: التهديد العابر للحدود

منـذ مطلـع الألفيـة، تحوّل السـاحل إلى إحدى أبـرز بؤر نشـاط الجماعـات المسـلحة ذات الامتداد العابـر للحـدود. وقـد أظهـرت دراسـات ميدانية أن هشاشـة الدولة في شـمال مالي والنيجر أسـهمت في خلق فراغات أمنية اسـتغلتها تنظيمات مسـلحة لبناء شـبكات لوجسـتية عابـرة للحـدود (Thurston, 2020). وتُبـرز تقاريـر مجموعـة الازمـات الدولية International Crisis Group (2023) أن الانقلابـات العسـكرية الأخيـرة ومـا رافقهـا مـن إعـادة هيكلـة للمؤسسـات الأمنيـة عمّقـت حالـة السـيولة الأمنيـة فـي بعـض المناطـق الحدوديـة.

بالنسـبة للجزائـر، التـي خاضـت تجربـة طويلة فـي مكافحـة الإرهاب خلال التسـعينيات مـن القرن الماضـي، فـإن أي تمركـز للجماعـات المسـلحة في الشـمال النيجري يُقـرأ ضمن منطـق «التهديد القابل للانتقال». ولذلك، لم تكتفِ الجزائر بتأمين حدودها عبر الانتشـار العسكري، بل سـعت إلى دعم مقاربات إقليميـة تعالـج جـذور الأزمـة، سـواء عبر الوسـاطة السياسية أو التنسيق الاستخباراتي. وهنا يبرز استقبال رئيس السـلطة الانتقالية في النيجر كرسـالة سياسـية تؤكـد أن معالجة الخلل الأمنـي لا تتم عبر القطيعة، بل عبر بناء قنوات ثقة مباشـرة بين القيادات السياسـية.

٢. الهجرة غير النظامية: الساحل كعقدة عبور

يمثـل شـمال النيجر، ولا سـيما مدينـة أغاديز، نقطـة محوريـة فـي مسـارات الهجـرة غيـر النظامية المتجهة نحو شـمال إفريقيا وأوروبا. وقد بيّنت تقارير

المنظمة الدولية للهجرة أن النيجر أصبحت خلال العقد الأخير إحدى أهم نقاط العبور في غرب إفريقيا International Organization for Migration [IOM], ٢٠٢٢). هذا الواقع يضع الجزائر في قلب معادلة معقدة، حيث تتداخل الاعتبارات الإنسانية مع الحسابات الأمنية والسياسية.

إن إدارة ملف الهجرة من منظور أمني صرف أثبت محدوديته، إذ تشير الأدبيات إلى أن المقاربات القائمة على الردع وحده تدفع الشبكات إلى البحث عن مسارات بديلة أكثر خطورة (Brachet, ٢٠١٨). ومن ثمّ فإن إعادة تنشيط الحوار السياسي الجزائري – النيجري يحمل بعداً عملياً يتعلق بتنسيق سياسات إدارة الحدود، ومكافحة شبكات الاتجار بالبشر، وفي الوقت نفسه دعم بدائل تنموية في مناطق العبور.

٣. صراعات النفوذ الدولي: الساحل كمسرح تنافس

لم يعد الساحل هامشاً في الاستراتيجية الدولية، بل أصبح مسرحاً لتنافس قوى دولية وإقليمية تسعى إلى تثبيت موطئ قدم في منطقة غنية بالموارد الطبيعية وذات موقع جيوسياسي حساس. وقد أشار Charbonneau (٢٠٢٢) إلى أن التحول من عمليات حفظ السلام التقليدية إلى مقاربات مكافحة الإرهاب عكس انتقال المنطقة إلى مرحلة «أمننة شاملة»، جعلتها عرضة لتجاذبات خارجية متزايدة.

في هذا السياق، تحرص الجزائر على تجنب الانخراط في صراعات المحاور، مع التأكيد على مبدأ «الحلول الإفريقية للأزمات الإفريقية». إن استقبال رئيس السلطة الانتقالية في النيجر لا يندرج في إطار اصطفاف سياسي، بل في إطار تثبيت دور الجزائر كقوة توازن إقليمية، قادرة على التواصل مع مختلف الفاعلين دون أن تتحول إلى أداة ضمن مشروع نفوذ خارجي.

الأمن الممتد: من النظرية إلى الممارسة

تتقاطع هذه المعطيات مع مفهوم «الأمن التعاوني» الذي يفترض أن الاستقرار الإقليمي يتحقق عبر بناء شبكات تنسيق متعددة المستويات (Acharya, ٢٠٠١). فالجزائر، بحكم موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية وخبرتها الاستخباراتية، تمتلك أدوات فريدة تسمح لها بلعب دور الضامن الإقليمي دون الحاجة إلى تدخل مباشر في الشؤون الداخلية.

إن إعادة تفعيل مقاربة «الأمن الممتد» تعني عملياً: الربط بين استقرار الجنوب الجزائري واستقرار شمال النيجر؛ تعزيز التنسيق الحدودي والاستخباراتي؛ دعم مشاريع تنموية عابرة للصحراء تقلص دوافع الانخراط في الاقتصاد غير المشروع؛ والحفاظ على قنوات سياسية مفتوحة مع السلطات الانتقالية لضمان إدارة انتقالية مستقرة.

وهنا تكمن الدلالة العميقة للزيارة: فهي ليست مجرد لقاء ثنائي، بل تعبير عن وعي استراتيجي بأن الأمن لم يعد مفهوماً حدودياً ضيقاً بل شبكة مترابطة من المصالح والمخاطر المشتركة.

نحو إعادة تعريف العمق الجيوستراتيجي

إذا كانت الجغرافيا قد فرضت على الجزائر أن تكون دولة حدودية مع الساحل، فإن التحولات الأمنية

فرضت عليها أن تكون دولة عمق في معادلته. فالحدود الجنوبية لم تعد هامشاً بعيداً عن المركز، بل أصبحت أحد محددات الاستقرار الوطني. وهذا ما يجعل العلاقة مع النيجر تتجاوز منطق «الجوار» إلى منطق «الشراكة الاستراتيجية في إدارة الفضاء المشترك».

إن استقبال رئيس السلطة الانتقالية في النيجر هو، في جوهره، إعلان سياسي بأن الجزائر تنظر إلى شمال النيجر بوصفه امتداداً مباشراً لمجالها الحيوي. وهي رسالة مزدوجة: إلى الداخل بأن الأمن الوطني يُدار برؤية استباقية، وإلى الخارج بأن استقرار الساحل لا يمكن هندسته دون الجزائر.

ثالثاً: الجزائر كقوة توازن في لحظة انهيار المنظومات التقليدية

عندما تدخل الأقاليم مرحلة سيولة استراتيجية، تتراجع فيها المرجعيات التقليدية التي كانت تضبط الإيقاع السياسي والأمني، تظهر الحاجة إلى فاعل قادر على امتصاص الصدمات ومنع الانزلاق نحو فراغ شامل. هذا ما يميز اللحظة الراهنة في الفضاء الساحلي – المغاربي؛ إذ لم يعد المشهد محكوماً بثنائية «الدولة الوطنية المستقرة مقابل التهديد العابر للحدود»، بل أصبح محكوماً بتآكل منظومات كاملة: منظومة الردع التقليدية، منظومة الشراكات الأمنية مع القوى الأوروبية، ومنظومة الوساطة متعددة الأطراف التي كانت تضبط مسارات الأزمات منذ مطلع الألفية.

في هذه المرحلة، تبرز الجزائر بوصفها قوة توازن لا بمعنى الهيمنة أو الاصطفاف، بل بمعنى إعادة ضبط الإيقاع داخل إقليم يعاني من اختلالات بنيوية متراكمة. فالقوة في السياقات المتصدعة لا تُقاس بقدرة الفاعل على فرض إرادته، بل بقدرته على منع الانهيار الشامل، وعلى إنتاج حدٍّ أدنى من الاستقرار يسمح لبقية الفاعلين بإعادة ترتيب مواقعهم دون انفجار شامل.

إن توصيف الجزائر كقوة توازن في هذه المرحلة لا ينطلق من خطاب سياسي، بل من قراءة بنيوية لموقعها الجغرافي، ووزنها العسكري، وامتداداتها التاريخية داخل الساحل، فضلاً عن خبرتها الطويلة في إدارة الأزمات الإقليمية. فالنظام الإقليمي الفرعي الذي يجمع المغرب العربي والساحل لم يعد يعمل وفق القواعد التي حكمته في العقدين الماضيين؛ انسحاب أو إعادة تموضع القوى الأوروبية، تصاعد الفاعلين غير الحكوميين، تعقّد مسارات الطاقة والهجرة، كلها عوامل أسهمت في إضعاف «المنظومات التقليدية» التي كانت تؤمّن قدراً من التوازن النسبي.

المنظومات التقليدية في السياق الساحلي – المغاربي يمكن حصرها في ثلاثة أطر رئيسة:

١. منظومة الضبط الأمني الخارجي: والتي تمثلت في الوجود العسكري الأوروبي، خاصة الفرنسي، ضمن عمليات مكافحة الإرهاب. تراجع هذه المنظومة أحدث فراغاً في إدارة التهديدات العابرة للحدود.

٢. منظومة الوساطة متعددة الأطراف: التي كانت تعتمد على أطر إقليمية ودولية مثل الاتحاد الإفريقي أو الشراكات الأوروبية – الإفريقية.

٣. منظومة الاقتصاد الريعي الهش: التي اعتمدت على تدفقات خارجية ودعم دولي في مقابل استقرار سياسي نسبي.

تآكل هذه المنظومات لم يؤدِّ فقط إلى ضعف الدولة في بعض بلدان الساحل، بل أدّى إلى تآكل «قواعد اللعبة» ذاتها. وفي مثل هذه البيئات، تميل الأنظمة الإقليمية إلى إعادة إنتاج توازناتها عبر فاعلين يمتلكون عناصر الثبات النسبي.

الجزائر تمتلك مجموعة من الخصائص التي تجعلها مؤهلة للعب دور «قوة التوازن»:

– العمق الجغرافي الاستراتيجي: أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، وحدود طويلة مع دول الساحل، ما يمنحها موقعاً مركزياً في هندسة المجال الأمني.

– عقيدة أمنية مستقلة: تقوم على مبدأ عدم التدخل الخارجي، ورفض القواعد العسكرية الأجنبية، والاعتماد على القدرات الذاتية.

– خبرة تاريخية في مكافحة الإرهاب: خاصة خلال عقد التسعينيات في القرن الماضي ، وهو ما وفّر لها معرفة تراكمية بطبيعة التهديدات غير المتناظرة.

– استقرار مؤسساتي نسبي مقارنة بالبيئة الساحلية المضطربة.

هذه العناصر لا تجعل الجزائر قوة مهيمنة، لكنها تجعلها «قوة ضابطة للإيقاع»، قادرة على منع انتقال الفوضى من الجنوب إلى الشمال، وعلى لعب دور الوسيط حين تتعطل القنوات الأخرى.

من منظور نظريات العلاقات الدولية، فإن أدوار القوى الإقليمية تتحدد عادة وفق ميزان القوى ودرجة اختلاله. في اللحظات التي يختل فيها التوازن، تظهر الحاجة إلى ما يمكن تسميته بـ «قوة التثبيت» (Stabilizing Power). هذه القوة لا تسعى إلى إعادة إنتاج النظام القديم كما هو، بل إلى منع الانهيار الكلي وخلق مساحة زمنية لإعادة الترتيب.

الجزائر في هذه المرحلة تمارس براجماتية واضحة: فهي لا تنخرط في تحالفات صلبة قد تقيد حركتها، ولا تنسحب إلى عزلة استراتيجية قد تعرّضها للمخاطر. بل تعتمد مقاربة «المرونة المنضبطة»، أي الانفتاح على جميع الأطراف مع الحفاظ على ثوابت السيادة وعدم الانحياز لمحاور متصارعة.

ينبغي التفريق بين «قوة التوازن» و«القوة الطامحة للهيمنة». الأولى تؤدي وظيفة إقليمية مرتبطة بالحفاظ على حد أدنى من الاستقرار، بينما الثانية تسعى إلى إعادة تشكيل الإقليم وفق رؤيتها الخاصة. القراءة المتأنية للسلوك الجزائري في الساحل تشير إلى أن الجزائر تتحرك ضمن المنطق الأول؛ فهي تدعم مسارات الحوار، وتفضّل الحلول الإفريقية للأزمات، وتتحفظ على عسكرة النزاعات عبر أطراف خارجية.

وفي لحظة انهيار المنظومات التقليدية، تصبح وظيفة التوازن أكثر تعقيداً لأنها لا تقتصر على ضبط الحدود أو التنسيق الأمني، بل تمتد إلى إعادة تعريف قواعد الاشتباك السياسي داخل الإقليم.

القيام بدور قوة التوازن في بيئة هشة ينطوي على مخاطر؛ إذ قد تتحول الدولة إلى «ممتص للصدمات» الإقليمية دون مقابل استراتيجي واضح. لذلك، فإن نجاح الجزائر في هذا الدور يتوقف على قدرتها على: تحويل الاستقرار الأمني إلى مكاسب تنموية مشتركة، تجنب الانجرار إلى صراعات

بالوكالة، والحفاظ على استقلال قرارها الاستراتيجي.

إن الحديث عن الجزائر كقوة توازن في لحظة انهيار المنظومات التقليدية ليس توصيفاً خطابياً بل قراءة في لحظة إقليمية تتسم بإعادة توزيع الأدوار. ففي زمن تتراجع فيه الضمانات الخارجية، وتتآكل فيه الأطر الجماعية، يصبح الفاعل الأكثر استقراراً هو المرشح الطبيعي للعب دور الضابط للإيقاع.

وعليه، فإن هذا العنصر يسعى إلى تحليل كيف تمارس الجزائر هذا الدور، وما هي أدواتها، وما حدود قدرتها على الاستمرار فيه، في بيئة لا تزال مفتوحة على احتمالات إعادة التشكل.

١. من انهيار الهندسة الأمنية القديمة إلى سيولة الترتيبات الجديدة:

منذ عام ٢٠٢٠م، دخل إقليم الساحل مرحلة تحوّل بنيوي عميق، لم يقتصر على تغير الحكومات بفعل الانقلابات العسكرية، بل مسّ جوهر المنظومة الأمنية التي تأسست بعد ٢٠١٣م عقب التدخل الفرنسي في مالي. فقد بدأ الانسحاب التدريجي للقوة الفرنسية من مالي، ثم من النيجر، في سياق مراجعة شاملة لعملية «برخان»، وهو ما أنهى فعلياً مرحلة امتدت قرابة عقد من الوجود العسكري الفرنسي المباشر (Charbonneau, 2022)

ترافق ذلك مع تفكك فعلي لمنظومة G5 Sahel، التي أُنشئت عام ٢٠١٤م بوصفها إطاراً للتنسيق الأمني والتنمية المشتركة بين موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وقد واجهت هذه المنظومة تحديات تمويلية وسياسية عميقة، وانسحبت منها مالي رسمياً عام ٢٠٢٢م، ما أفقدها أحد أركانها الأساسية (International Crisis Group, 2022)

في المقابل، برز تحالف جديد هو تحالف دول الساحل (مالي – النيجر – بوركينا فاسو)، الذي أعلن في ٢٠٢٣م إطاراً دفاعياً مشتركاً يقوم على مبدأ الدعم المتبادل في حال التعرض لعدوان أو تمرد مسلح. هذا التحالف لا يمثل مجرد ترتيب أمني، بل يعكس تحوّلاً في فلسفة الشراكات، من الاعتماد على مظلات خارجية إلى البحث عن صيغ سيادية إقليمية، حتى وإن كانت محدودة الموارد (International Crisis Group, 2023)

في ظل هذا المشهد المتحرك، برز سؤال جوهري: من يدير مرحلة ما بعد انهيار المنظومات التقليدية؟ وهل يعني الانسحاب الدولي فراغاً أم إعادة توزيع للأدوار؟

٢. الجزائر: من «فاعل جواري» إلى «قوة توازن»

هنا تبرز الجزائر بوصفها فاعلاً لا يسعى إلى ملء فراغ بقدر ما يسعى إلى منع تحوله إلى فراغ فوضوي. فالجزائر لا تتبنى منطق «الفراغ الجيوسياسي» الذي يفترض أن كل انسحاب يولد فرصة للهيمنة، بل تتحرك وفق منطق «التوازن غير الاستقطابي».

هذا المفهوم يمكن تأطيره نظرياً ضمن أدبيات «القوى الوسطى» التي تؤكد أن بعض الدول تسعى إلى التأثير في البيئة الإقليمية عبر الوساطة وبناء الجسور، لا عبر الانخراط في محاور صراعية (Jordaan, 2003). فالجزائر، بحكم عقيدتها الدبلوماسية القائمة على عدم الانحياز ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، تحاول تثبيت موقعها كوسيط

سيادي، لا كطرف في إعادة تشكيل الاستقطاب.

إن ما يمنح الجزائر هذه القدرة ليس فقط موقعها الجغرافي، بل تراكمها التاريخي في إدارة الأزمات. فقد لعبت دوراً محورياً في رعاية اتفاق السلم والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥م، الذي وُقع في العاصمة الجزائرية، وشكل إطاراً مرجعياً لتسوية النزاع بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية (Boutellis & Zahar, 2017). هذه التجربة منحت الجزائر شرعية سياسية في الوعي الإقليمي، باعتبارها طرفاً مقبولاً لدى مختلف الفاعلين.

٣. الخبرة الأمنية: بين مكافحة الإرهاب وبناء الاستقرار

في السياق الساحلي، تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة، لأن الأزمة لا تقتصر على البعد العسكري، بل تتداخل فيها عوامل التهميش الاقتصادي والهشاشة المؤسسية وضعف الخدمات العامة. وتشير دراسات عديدة إلى أن الاعتماد الحصري على المقاربة العسكرية في الساحل لم يحقق استقراراً مستداماً بل أدى أحياناً إلى إعادة إنتاج دورات العنف (Thurston, 2020)

من هنا، فإن الجزائر تقدم نموذجاً يقوم على الفصل المنهجي بين «الأمن كحماية فورية» و«التنمية كوقاية طويلة الأمد». هذا الفصل لا يعني التناقض، بل التكامل؛ إذ لا يمكن تثبيت الاستقرار دون خلق بدائل اقتصادية واجتماعية تقلص دوافع الانخراط في الاقتصاد المسلح.

٤. من إدارة الأزمة عبر الخارج إلى الحلول الإقليمية:

لقد كشفت السنوات الأخيرة محدودية منطق «إدارة الأزمة عبر الخارج»، حيث أدى الاعتماد المفرط على الفاعلين الدوليين إلى إضعاف القدرات المحلية، وأحياناً إلى خلق فجوة بين الحكومات وشعوبها (Charbonneau, ٢٠٢٢). ومع تصاعد الخطاب السيادي في دول الساحل، أصبح البحث عن شراكات إقليمية أقل حساسية سياسياً وأكثر انسجاماً مع السياق المحلي ضرورة ملحة.

إن الزيارة المتبادلة بين الجزائر والنيجر تعكس إدراكاً مشتركاً بأن الاستقرار لا يمكن استيراده، بل يجب بناؤه من الداخل. وهذا ينسجم مع مفهوم «الملكية الإقليمية للأمن» الذي يفترض أن الحلول الأكثر استدامة هي تلك التي تُصاغ وتُنفذ ضمن الإقليم نفسه (Buzan & Wæver, 2003)

فالجزائر لا تعرض مظلة عسكرية بديلة، ولا تسعى إلى إعادة إنتاج نماذج التدخل السابقة، بل تقدم صيغة شراكة تقوم على: التنسيق الأمني المتبادل، دعم المسارات السياسية الانتقالية، تعزيز الروابط الاقتصادية العابرة للحدود، واحترام السيادة الوطنية.

٥. التوازن غير الاستقطابي: فلسفة حركة لا تكتيك ظرفي

في بيئة دولية تتسم بتصاعد الاستقطاب بين قوى كبرى، تبدو مقاربة الجزائر أقرب إلى استراتيجية طويلة المدى منها إلى تكتيك ظرفي. فهي تحافظ على علاقات متعددة الاتجاهات، وتتجنب الانخراط في محاور حادة، وتُبقي قنوات الاتصال مفتوحة مع مختلف الفاعلين.

هذا النمط من الحركة ينسجم مع مفهوم

مفهوم «الاستقلالية النسبية» في السياسة الخارجية، حيث تسعى الدولة إلى توسيع هامش مناورتها عبر تنويع الشراكات دون الارتهان لأي منها (Jordaan, 2003). وفي السياق الساحلي، يترجم ذلك إلى دور توازني يحول دون انزلاق المنطقة إلى صراع محاور جديد.

إن لحظة انهيار المنظومات التقليدية في الساحل لا تعني نهاية الإطار الإقليمي، بل بداية إعادة تشكّله. وفي هذه المرحلة الانتقالية، تتحرك الجزائر لا كقوة ملء فراغ، بل كقوة تثبيت توازن. فهي تستند إلى شرعية وساطية تاريخية، وخبرة أمنية متراكمة، ورؤية تفصل بين الأمن والتنمية، وتسعى إلى إعادة تعريف الشراكات على أساس السيادة والملكية الإقليمية.

الزيارة بين الجزائر والنيجر، في هذا المعنى، ليست مجرد حدث دبلوماسي، بل تعبير عن انتقال الإقليم من مرحلة «الأمن المُدار من الخارج» إلى مرحلة البحث عن «توازن سيادي من الداخل». وهي لحظة قد تشكل أحد المفاصل المؤسسة لهندسة جديدة في الساحل، يكون فيها التوازن لا الاستقطاب هو المبدأ الحاكم.

رابعاً: العودة إلى الساحل... أم إعادة اكتشاف الذات الاستراتيجية؟

لم يكن الحضور الجزائري في الساحل انقطاعاً حتى يُوصف اليوم بـ«العودة»، ولم يكن مجرد امتداد جغرافي حتى يُختزل في منطق المجال الحيوي التقليدي. السؤال الأعمق هو: هل ما نشهده يمثل عودة تكتيكية إلى مسرح مألوف، أم أنه لحظة مراجعة شاملة تعيد فيها الجزائر تعريف ذاتها الاستراتيجية في بيئة إقليمية تفككت منظوماتها القديمة؟

الساحل ليس هامشاً جغرافياً في الإدراك الأمني الجزائري؛ إنه العمق الجنوبي الذي تتقاطع فيه خطوط الطاقة والهجرة والتهريب والجماعات المسلحة. ومنذ توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي عام ٢٠١٥م برعاية جزائرية، بدا أن الجزائر تمارس دور «الضابط الهادئ» لإيقاع الإقليم. غير أن تحولات ما بعد ٢٠٢٠م – انسحاب أو إعادة تموضع قوى أوروبية، صعود سلطات انتقالية، تفكك أطر التعاون التقليدية – أعادت طرح السؤال: هل المطلوب استعادة الدور السابق، أم صياغة دور جديد يتجاوز الوساطة إلى إعادة تعريف المكانة؟

١. سؤال «العودة» وإشكالية التصور:

يتكرر في الخطاب الإعلامي توصيف التحركات الجزائرية الأخيرة في الساحل بأنها «عودة»، وكأن الجزائر كانت قد انسحبت فعلياً من هذا الفضاء. غير أن القراءة التاريخية – الاستراتيجية تكشف أن الجزائر لم تغادر الساحل بالمعنى البنيوي، بل أعادت ترتيب أدوات حضورها وفق تحولات البيئة الإقليمية. فالتغيير الذي نشهده اليوم لا يتعلق بالهدف – وهو الحفاظ على استقرار المجال الساحلي – بل بالوسائل المعتمدة لتحقيقه.

من منظور نظري، يمكن فهم هذا التحول عبر مقاربة «التكيّف الاستراتيجي»، حيث تقوم الدولة بإعادة ضبط أدواتها دون المساس بثوابتها الكبرى، استجابة لتغيرات في توزيع القوة أو طبيعة التهديد (Buzan & Wæver, 2003). فالثابت في المقاربة الجزائرية هو اعتبار الساحل عمقاً استراتيجياً؛ أما المتغير فهو كيفية إدارة هذا العمق.

٢. من التركيز الأمني الصلب إلى الدمج الأمني - التنموي:

خلال مرحلة ما بعد ٢٠١٢م، خاصة عقب الأزمة المالية، اتسمت المقاربة الجزائرية بتركيز أمني واضح: تعزيز الانتشار العسكري على الحدود، تكثيف التنسيق الاستخباراتي، والمشاركة الفاعلة في مسارات الوساطة السياسية (Ammour, ٢٠١٢). كان ذلك انعكاساً لطبيعة التهديد في تلك اللحظة، حيث تصدّرت الجماعات المسلحة المشهد بوصفها التحدي المركزي.

غير أن السنوات اللاحقة كشفت حدود المقاربة الأمنية الصرفة. فالدراسات الميدانية حول الساحل تشير إلى أن العنف المسلح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل التهميش الاقتصادي وضعف الدولة الوطنية (Thurston, 2020). ومن ثمّ فإن التحول نحو دمج الأمن بالتنمية لا يمثل تراجعاً عن الصرامة الأمنية، بل توسيعاً لأفقها.

اليوم، يتجسد هذا الدمج في مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، وفي دعم المبادرات الاقتصادية التي تعيد إدماج المناطق الطرفية في الدورة الإنتاجية النظامية. إنه انتقال من «منع الخطر» إلى «إعادة تشكيل البيئة التي تُنتج الخطر».

٣. من دبلوماسية دفاعية إلى دبلوماسية استباقية:

في المرحلة السابقة، اتسم الحضور الجزائري بطابع دفاعي نسبي؛ أي التحرك استجابة لأزمات قائمة، كما في وساطة اتفاق السلم في مالي عام ٢٠١٥م (Boutellis & Zahar, 2017). ورغم أهمية هذا الدور، فإنه ظل مرتبطاً بلحظة الأزمة نفسها.

أما المرحلة الحالية فتتميز بطابع استباقي: الجزائر لا تنتظر انفجار الأزمة لتتدخل، بل تسعى إلى هندسة بيئة إقليمية تقلل احتمالات الانفجار أصلاً. ويتجلى ذلك في الانخراط المبكر مع السلطات الانتقالية في النيجر، وفي الدفع نحو مشاريع ربط قاري تعزز الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

هذا التحول ينسجم مع مفهوم «القوة الوقائية» في السياسة الدولية، حيث يتم الاستثمار في بناء شبكات تعاون طويلة الأمد لتقليص احتمالات النزاع (Keohane & Nye, ٢٠١٢). فالدبلوماسية هنا لا تُدار فقط على طاولة التفاوض، بل أيضاً عبر الطرق والأنابيب ومشاريع الربط اللوجستي.

٤. من الوساطة فقط إلى الوساطة + الاستثمار + البنية التحتية:

كان يُنظر إلى الجزائر طويلاً بوصفها وسيطاً سياسياً موثوقاً في النزاعات الإقليمية، وهو دور منحها شرعية معنوية معتبرة. غير أن التحولات الراهنة تفرض توسيع هذا الدور ليشمل أبعاداً مادية ملموسة.

فالحضور عبر الاستثمار والبنية التحتية يخلق ما يمكن تسميته «شبكات استقرار موضوعي»، أي روابط اقتصادية تجعل من استمرار التعاون مصلحة مشتركة لا مجرد التزام سياسي. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تحسين الترابط الإقليمي يسهم في خفض مستويات الهشاشة عبر خلق فرص اقتصادية بديلة (World Bank, 2020).

بهذا المعنى، لم تعد الوساطة هدفاً بذاتها، بل أصبحت جزءاً من منظومة

أوسع لإعادة تشكيل المجال الإقليمي.

5. من إدارة الأزمات إلى صناعة البيئة الإقليمية:

إن الزيارة الأخيرة بين الجزائر والنيجر تختزل هذا التحول في بعد رمزي وعملي في آن واحد. فهي لا تعكس تحركاً اضطرارياً بل تعبيراً عن رؤية تسعى إلى الانتقال من «إدارة الأزمات» إلى «صناعة البيئة».

إدارة الأزمة تعني التدخل عند اشتعالها؛ أما صناعة البيئة فتعني بناء شروط الاستقرار مسبقاً. وهذا التحول يرتبط بإعادة تعريف الذات الاستراتيجية للجزائر: دولة حدودية سابقاً دولة عمق استراتيجي اليوم، ودولة عقدة توازن إقليمية في الغد.

إن إعادة اكتشاف الذات هنا لا تعني التخلي عن الإرث، بل إعادة توظيفه. فالجزائر تستثمر في خبرتها الوساطية، وفي موقعها الجغرافي، وفي قدراتها الطاقوية، لتبني نموذج حضور متكامل يجمع بين الأمن والتنمية والسيادة.

السؤال إذن ليس: هل عادت الجزائر إلى الساحل؟ بل: بأي أدوات تعيد تعريف حضورها فيه؟

التحول الجاري لا يمس الهدف الاستراتيجي – وهو استقرار المجال الساحلي – بل يمس الوسيلة: من أمن صلب إلى أمن تنموي، من رد فعل إلى استباق، ومن وساطة سياسية إلى هندسة اقتصادية – إقليمية.

إن الزيارة تجسد لحظة انتقال من إدارة الأزمات إلى صناعة البيئة الإقليمية. وهي لحظة تعكس وعياً بأن النفوذ المستدام لا يُبنى بالانتشار العسكري وحده، بل ببناء شبكات مصالح متبادلة تعيد تشكيل الفضاء من الداخل.

خامسًا: عدم الاعتراف بالتحالفات الانقلابية وهشاشة توازنها - المقاربة الجزائرية بين الشرعية والسيادة الإقليمية

في التحولات المتسارعة التي شهدها إقليم الساحل منذ ٢٠٢٣م، لم تكن الانقلابات العسكرية حدثاً داخلياً معزولاً، بل شكّلت نقطة انعطاف في بنية النظام الإقليمي الفرعي. فصعود سلطات انتقالية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر ترافق مع إعلان ترتيبات أمنية مشتركة عُرفت إعلامياً بـ»تحالف دول الساحل». غير أن هذا المسار أثار سؤالاً محورياً : هل يمكن لتحالفات تنشأ في سياق انقلابي أن تُنتج توازناً إقليمياً مستداماً؟

١. بين الحياد المؤسسي وعدم الاعتراف السياسي: قراءة في الموقف الجزائري

في خضم التحولات التي أعقبت الانقلابات العسكرية في كل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو، برز ما عُرف إعلامياً بـ»تحالف دول الساحل» (AES)، وهو إطار دفاعي – سيادي أعلن في ٢٠٢٣م كآلية دعم متبادل بين الأنظمة الانتقالية. غير أن الجزائر لم تُصدر أي بيان اعتراف رسمي بهذا التحالف بوصفه بنية أمنية إقليمية بديلة، كما لم تنخرط فيه أو تُضفِ عليه شرعية سياسية.

هذا الموقف لا يمكن فهمه كرفض عدائي، بل ينبغي قراءته ضمن تقليد دبلوماسي جزائري طويل يقوم على الفصل بين التعامل مع السلطات القائمة وبين الاعتراف بالأطر التحالفية الناتجة عن وضع انتقالي غير مستقر (Zoubir, 2020). فالجزائر، تاريخياً ، تتجنب الاعتراف بالبنى الأمنية التي تنشأ خارج أطر إقليمية جامعة مثل الاتحاد الإفريقي، حفاظاً

على مبدأ استقرار المنظومة القارية وعدم تكريس التشرذم المؤسسي (African Union, 2000)

٢. هشاشة التوازن العسكري للتحالف الثلاثي: قراءة بنيوية

رغم الطابع السيادي الذي يقدمه تحالف AES، فإن بنيته العسكرية تعاني من ثلاث هشاشات بنيوية رئيسية:

أ. محدودية القدرات اللوجستية والتمويلية:

تشير تقارير (Stockholm International Peace Research Institute SIPRI, 2023) إلى أن الإنفاق العسكري للدول الثلاث لا يسمح ببناء منظومة ردع إقليمية متكاملة دون دعم خارجي كبير. فهذه الدول تعتمد بدرجات متفاوتة على الدعم التقني الخارجي، سواء من روسيا أو أطراف أخرى، ما يجعل استقلاليتها العملياتية نسبية.

ب. هشاشة السيطرة الترابية:

تؤكد تقارير مجموعة الازمات الدولية International Crisis Group (2023) أن مساحات واسعة من شمال مالي وغرب النيجر لا تزال خارج السيطرة الكاملة للدولة، وهو ما يُضعف فعالية أي التزام دفاعي مشترك، لأن التحالف يفترض قدرة على التحكم الميداني المسبق.

ج. غياب العمق الاقتصادي الداعم:

لا يمكن لأي تحالف عسكري أن يصمد دون قاعدة اقتصادية داعمة. والواقع أن اقتصادات الساحل الثلاثة تعاني من ضغوط تضخمية ومالية حادة بعد الانسحاب من ترتيبات إيكواس (World Bank, 2023)

من منظور نظرية توازن القوى الإقليمي (Buzan & Wæver, 2003)، فإن التحالفات التي تقوم على رد الفعل وليس على بنية مؤسسية راسخة تميل إلى عدم الاستقرار البنيوي، خاصة إذا لم تتوافر لها موارد مستدامة.

٣. لماذا لا تعترف الجزائر بالتحالف بوصفه إطاراً إقليمياً بديلاً؟

الموقف الجزائري يمكن تحليله عبر ثلاثة مستويات:

أ. مبدأ عدم شرعنة التجزئة الإقليمية:

الجزائر ترى أن إنشاء تحالفات فرعية مغلقة قد يُضعف الإطار القاري الأوسع. فالميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي ينص على أولوية الحلول الجماعية داخل المنظومة القارية (African Union, 2000)

ب. الخشية من عسكرة المجال الساحلي:

التحالف الثلاثي بُني على قاعدة دفاعية – عسكرية خالصة. الجزائر، بخبرتها في إدارة النزاعات، تدرك أن عسكرة الأطر السياسية الانتقالية قد تعمق الانقسام الداخلي (Thurston, 2020)

ج. الحفاظ على موقع « قوة التوازن »

الاعتراف الرسمي بالتحالف قد يُفسر كانحياز لمحور مقابل إيكواس أو أطراف دولية أخرى. الجزائر تحرص على البقاء في موقع الوسيط المحتمل لا الطرف المنخرط.

٤. رفض الوساطات خارج العواصم الإفريقية : السيادة كإطار ناظم

منذ الأزمة المالية عام ٢٠١٢م، أكدت الجزائر رفضها لأي وساطة تُدار خارج الفضاء الإفريقي، معتبرة أن تسوية النزاعات الإقليمية ينبغي أن تنطلق من العواصم الإفريقية ذاتها (Boutellis & Zahar, 2017). هذا الموقف يستند إلى بعدين:

أ. نقد المقاربات الخارجية السابقة:

أظهرت تجربة عملية «برخان» الفرنسية أن التدخلات العسكرية الخارجية لم تُنتج استقراراً مستداماً (Charbonneau, 2022). الجزائر تستخلص من ذلك ضرورة إعادة توطين إدارة الأزمات داخل الإقليم.

ب. مفهوم «الملكية الإفريقية للحلول»:

وفق أدبيات الأمن الإقليمي، فإن الحلول التي تُصاغ محلياً تتمتع بشرعية اجتماعية أكبر (Acharya, 2001). الجزائر تُعيد تفعيل هذا المبدأ ليس كشعار، بل كسياسة عملية.

٥. المعادلة الجزائرية: التعامل دون إضفاء شرعية تحالفية

يمكن تلخيص المقاربة الجزائرية في معادلة دقيقة: التعامل مع الحكومات الانتقالية، دعم الاستقرار الأمني، رفض الاعتراف بتحالفات مغلقة خارج الإطار القاري، ورفض وساطات تُدار من عواصم غير إفريقية. بهذا تحافظ الجزائر على: موقعها كقوة توازن، وقدرتها على الوساطة مستقبلاً واستقلاليتها عن الاستقطاب الدولي.

إن عدم اعتراف الجزائر بتحالف AES لا يعني معارضته صراحة، بل يعني رفض تحوله إلى إطار بديل للنظام الإقليمي الإفريقي. كما أن رفض الوساطات خارج العواصم الإفريقية يعكس رؤية سيادية ترى أن الاستقرار المستدام لا يُستورد بل يُبنى من الداخل.

في بيئة تتسم بسيولة التحالفات، تميل الجزائر إلى تثبيت معادلة مختلفة: الاستقرار عبر التوازن لا عبر المحاور، السيادة عبر الشراكة لا عبر الوصاية، الوساطة من الداخل لا من الخارج. وهذا ما يُبقيها في موقع «الفاعل البنيوي» لا «الطرف الاصطفافي».

خامساً: الاقتصاد كأداة إعادة التموضع

إذا كان التحليل الأمني يفسّر جانباً مهماً من دلالات التقارب الجزائري – النيجري، فإن الاقتصار عليه يُفقدنا البعد الأعمق المتعلق بإعادة رسم الجغرافيا الاقتصادية للساحل. فزيارة رئيس السلطة الانتقالية في النيجر إلى الجزائر لا يمكن فصلها عن سياق مشاريع استراتيجية كبرى تعيد تعريف الفضاء الصحراوي من هامش أمني إلى محور عبور قاري.

لقد ظلت الصحراء، لعقود طويلة، تُقرأ بوصفها عائقاً طبيعياً يفصل شمال إفريقيا عن عمقها الإفريقي. غير أن التحولات في شبكات الطاقة والنقل الإقليميين جعلت منها مجالاً لإعادة الوصل لا للفصل. وهنا يبرز مشروعان مركزيان: الطريق العابر للصحراء، وأنبوب الغاز العابر للصحراء. كلاهما يتجاوز كونه بنية تحتية تقنية، ليصبح أداة لإعادة التموضع الجيو – اقتصادي للجزائر في الإقليم.

١. الطريق العابر للصحراء: من مسار تجاري إلى شريان استراتيجي

يُعد مشروع الطريق العابر للصحراء، الذي يربط الجزائر بالنيجر ثم بنيجيريا، أحد أقدم مشاريع الربط القاري في إفريقيا، إذ تعود فكرته إلى سبعينيات القرن الماضي. وقد أعيد إحياؤه خلال العقدين الأخيرين باعتباره ركيزة لتعزيز التكامل الإفريقي وربط موانئ المتوسط بأسواق غرب إفريقيا (African Development Bank [AfDB], 2020).

هذا الطريق لا يختصر المسافة الجغرافية فحسب، بل يختصر أيضاً المسافة التنموية. فشمال النيجر، الذي ظل لسنوات فضاءً مهمشاً يعتمد على الاقتصاد غير الرسمي، يجد في هذا المشروع فرصة للاندماج في سلاسل التوريد النظامية. وتشير أدبيات التنمية الإقليمية إلى أن تحسين البنية التحتية للنقل يُعد عاملاً حاسماً في تقليص الفوارق المكانية وتحفيز الاستثمار المحلي (World Bank, 2020)

بالنسبة للجزائر، يمثل الطريق العابر للصحراء وسيلة لتحويل موانئها المتوسطية إلى بوابة طبيعية لمنتجات غرب إفريقيا نحو أوروبا، والعكس. وهنا تتبلور فكرة «الجسر اللوجستي» الذي يربط بين فضاءين اقتصاديين متكاملين: إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا.

٢. أنبوب الغاز العابر للصحراء كرافعة لإعادة التموضع الجيوطاقوي:

يمثل مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP)، الذي يربط نيجيريا – النيجر – الجزائر، أحد أهم المشاريع الجيوطاقوية في إفريقيا (Aïssaoui, 2022).

١,٢. النيجر كدولة عبور استراتيجية (Transit State):

تحول النيجر إلى دولة عبور يمنحها: إيرادات مستدامة، ووزناً تفاوضياً داخل AES واستقلالاً نسبياً عن الضغوط الاقتصادية. وتشير دراسات اقتصاد الطاقة إلى أن دول العبور تكتسب مكانة تفاوضية أعلى داخل أقاليمها (Stevens, 2016)

٢,٢. الجزائر كمحور طاقوي نحو أوروبا:

في ظل أزمة الطاقة الأوروبية بعد الحرب الأوكرانية، عززت الجزائر مكانتها كمورد بديل (IEA, 2023).تنفيذ خط الغاز TSGP سيؤدي إلى: تعزيز أمن الطاقة الأوروبي، تثبيت الجزائر كمركز إعادة توزيع غاز إفريقي وتقليل الاعتماد على المسارات البحرية الحساسة.

٣,٢. إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للساحل:

إذا نُفّذ المشروع، فإنه سيخلق: محورًا شمال – جنوب جديدًا، اعتمادًا متبادلاً بين الساحل والمغرب العربي، وإعادة تعريف مفهوم «الهامش الساحلي» كفضاء عبور استراتيجي. وهذا يتسق مع نظريات «الجغرافيا السياسية للبنية التحتية» (Luttwak, 1990).

٣. المنفعة المتبادلة: من منطق النفوذ إلى منطق الشراكة

تُظهر هذه المشاريع أن الجزائر لا تقدم نفسها كقوة نفوذ، بل كشريك تنموي. فهي لا تعرض مظلة عسكرية بديلة، بل تعرض فرصاً اقتصادية ملموسة: تنمية شمال النيجر عبر ربطه بالشبكات القارية، تسهيل تدفق السلع والاستثمارات، وخلق وظائف

بديلة عن الاقتصاد غير المشروع.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن المناطق الحدودية في الساحل تحتاج إلى استثمارات في البنية التحتية والفرص الاقتصادية لتقليص هشاشتها الأمنية (World Bank, 2020). ومن هنا، فإن المقاربة الجزائرية يمكن قراءتها بوصفها تطبيقاً عملياً لمفهوم «الأمن عبر التنمية»، الذي يفترض أن معالجة جذور الهشاشة الاقتصادية تقلل من احتمالات العنف المسلح.

٤. من فضاء تهديد إلى فضاء عبور:

لقد ارتبط الساحل في الأدبيات الدولية بصورة «حزام الأزمات»، حيث تتقاطع شبكات التهريب والجماعات المسلحة والهجرة غير النظامية. غير أن إعادة توظيفه كممر لوجستي وطاقوي تعني تغيير صورته الذهنية ووظيفته الاقتصادية. فالفضاءات التي تتحول إلى نقاط عبور تجاري تصبح بطبيعتها أقل عرضة للانغلاق وأكثر انخراطاً في الاقتصاد النظامي.

هذا التحول ينسجم مع رؤية أوسع لتعزيز التكامل الإفريقي، كما تجسده منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، التي تسعى إلى خلق سوق موحدة تدعم الترابط البيني (AfDB, 2020). وبالنسبة للجزائر، فإن الانخراط في هذه الدينامية يمنحها موقعاً متقدماً في هندسة شبكات الربط القاري.

إن قراءة زيارة رئيس السلطة الانتقالية في النيجر إلى الجزائر من زاوية اقتصادية تكشف عن بُعد استراتيجي يتجاوز اللحظة السياسية. فالجزائر تعيد تعريف موقعها في الساحل لا عبر أدوات عسكرية، بل عبر أدوات بنيوية طويلة الأمد: الطرق، الأنابيب، الموانئ، والشراكات الاستثمارية.

بهذا المعنى، لا تتحرك الجزائر بدافع توسيع نفوذ، بل بدافع بناء فضاء مصالح مشتركة. إنها محاولة لتحويل الساحل من فضاء تهديد إلى فضاء عبور، ومن منطقة هشاشة إلى محور تكامل. وهي مقاربة تجعل من التنمية أداة أمن، ومن الاقتصاد لغة توازن، ومن الشراكة بديلاً عن الاستقطاب.

٥. التأثير على مالي وبوركينا فاسو: معادلة التوازن داخل AES:

يضم تحالف دول الساحل (AES): النيجر، مالي وبوركينا فاسو. الجزائر ليست عضوًا فيه، لكنها فاعل تاريخي في ملف شمال مالي (اتفاق الجزائر ٢٠١٥م).

بالتالي الاحتمال الأرجح من وراء هذه الخطوة الطاقوية الجزائرية ليس احتواء AES، بل التموضع كموازن استراتيجي. وهنا يظهر مفهوم «الحياد النشط» الذي اعتمدته الجزائر تاريخيًا (Zoubir, 2020).

سادسا: تأثير المتغيرات الدولية الكبرى على العلاقة الجزائرية - النيجرية:

يُنظر إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية عادة من زاويتين:

– العلاقة الثنائية المباشرة بين دولتين: أي كيف يؤثر حدث دولي على ديناميكية العلاقات بين تلك الدول مباشرة.

– التأثير الهيكلي للمحيط الدولي والإقليمي: أي كيف يغيّر حدث خارجي أطر القوى والتهديدات، مما ينعكس على تحالفات وسلوكيات دول غير طرف في الحدث.

الحرب الإيرانية – الأمريكية الجارية (التي تجمعت بوادرها بعد التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران منذ ٢٠٢٣ م) ليس لها علاقة مباشرة برأس المال السياسي أو الاقتصادي بين الجزائر والنيجر، لكن تأثيرها يأتي من تحولات الهيكل الدولي التي تعيد تشكيل أولويات القوى الدولية والإقليمية، مما يؤثر بدوره على توجهات دول ذات صلة غير مباشرة، مثل الجزائر والنيجر.

١,٤. تأثير الحرب الإيرانية - الأمريكية على البيئة الجيوسياسية العالمية:

قبل أن نربط الصراع مباشرة بالعلاقات الجزائرية – النيجيرية، ينبغي أن نفهم كيف تغيّرت البيئة الدولية:

أ. تراجع الدور الأميركي في مناطق كثيرة:

بعد سنوات من الانخراط في الشرق الأوسط (العراق، سوريا، وأفغانستان)، شهدت الولايات المتحدة تحوّلاً في توجيه سياستها الخارجية مع التركيز على منافسة القوى الكبرى مثل الصين وروسيا (Mearsheimer, 2014). الحرب الإيرانية – الأمريكية أحدثت ضغوطًا إضافية على الموارد الأميركية، مما قلّل تركيز واشنطن على مناطق أخرى مثل الساحل الإفريقي.

نتيجة ذلك: الدول الأوروبية وإفريقيا نفسها أصبحت أكثر مسؤولية تجاه أمنها الإقليمي، ويتضح ذلك من تراجع الدور الفرنسي في الساحل مقابل صعود أدوار محلية وإقليمية.

ب. تصعيد التحالفات الإقليمية:

الصراع الأمريكي – الإيراني قاد إلى متغيرات جديدة في الشرق الأوسط: انخراط دول خليجية في دعم أطراف معيّنة، تزايد تأثير القوى غير الغربية في إفريقيا، وبحث الولايات المتحدة عن شركاء بديلين بعيدًا عن الانخراط العسكري المباشر.

كل هذه التحولات تُقلّل من قدرة واشنطن على فرض هيمنتها الكاملة في بعض المناطق، مما يفتح مجالاً للتعديلات الاستراتيجية داخل الأقاليم غير المعنية مباشرة، مثل الساحل.

٢,٤. لماذا يُؤثر هذا الصراع على العلاقات الجزائرية - النيجيرية؟

تتجلى العلاقة غير المباشرة بين الحرب الإيرانية – الأمريكية والعلاقات الجزائرية – النيجيرية عبر ثلاثة مسارات رئيسة:

أ. تغيّر أولويات القوى العالمية:

الصراع يستنزف التركيز السياسي والأمني للولايات المتحدة وحلفائها، مما يجعل الدول الإقليمية مثل الجزائر تتحمل مواقع قيادة أكبر في إدارة الأزمات. بهذا المعنى: يقل الضغط الدولي المباشر على الجزائر لاتخاذ مواقف مُوحّدة مع واشنطن، وترتفع قيمة الفاعلين الإقليميين في إدارة التوازنات الأمنية في الساحل. بالتالي، الوضع الدولي إثر الحرب يعطي الجزائر مساحة أكبر لإعادة التأكيد على دورها التقليدي كقوة توازن إقليمية.

فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة قلّلت من وجودها في الصومال ووحدات مكافحة الإرهاب، وتركز على آسيا – المحيط الهادئ، مما أعطى لنخب

إقليمية فرصة لإعادة صياغة أدوارها (U.S. Department of Defense, 2025).

ب. صعود القوى غير الغربية في إفريقيا:

الصراع الأمريكي – الإيراني عزّز من توجهات بعض الدول إلى تعزيز العلاقات مع قوى مثل: روسيا، الصين، ودول خليجية مثل الإمارات العربية المتحدة.

هذا يُعيد تشكيل خريطة النفوذ في إفريقيا، بما في ذلك الساحل، حيث تسعى دول مثل النيجر إلى بناء شراكات أوسع لا تعتمد على فاعل واحد، وهو ما يتماشى مع السعي النيجري لتنويع التحالفات (تحليلنا في سياق سيناريو الشراكة الممتدة). هذا التحول يتماشى مع نظرية «توازن القوى المتعدد الأطراف» التي تؤكد أن تراجع الهيمنة الأحادية يدفع بالدول إلى بناء شراكات متعددة (Waltz, 1979).

ج. إعادة ترتيب مصادر الطاقة:

الحرب الإيرانية – الأمريكية أثّرت أيضًا على سوق الطاقة العالمي عبر: ارتفاع أسعار النفط والغاز، زيادة الدول للاستثمارات في مصادر غاز بديلة عن الخليج، والتركيز الأوروبي على تأمين مصادر طاقة مستقلة. وهنا يدخل تأثير مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP):

– الجزائر تسعى لتعزيز موقعها كمصدر للغاز لأوروبا.

– النيجر تسعى لربط مواردها مع الشبكات العالمية.

– التحولات في سوق الطاقة العالمية تجعل الاستثمار في البنى التحتية شأنًا استراتيجيًا ذا أولوية.

بمعنى آخر: التنافس الإقليمي على مصادر الطاقة الذي يعزّزه الصراع الأمريكي – الإيراني يُعطي دافعًا إضافيًا لإتمام مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (IEA, 2023).

٣,٤.كيف ينعكس كل ذلك على السيناريوهات المستقبلية للعلاقة الجزائرية - النيجيرية؟

حين نتحدث عن الشراكة الجزائرية – النيجيرية، فنحن لا نتحدث عن مشروع ظرفي أو عن تفاهم سياسي عابر، بل عن مسار جيواستراتيجي طويل النفس يرتبط بإعادة تشكيل خريطة الطاقة في غرب إفريقيا والمتوسط معاً. إن مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (Trans-Saharan Gas Pipeline – TSGP) الذي يربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر ليس مجرد بنية تحتية للطاقة، بل هو مشروع إعادة تموضع استراتيجي في فضاء إقليمي مضطرب.

الاتفاقات التي وُقّعت خلال الأعوام الأخيرة، خاصة مذكرة التفاهم الثلاثية في ٢٠٢٢م، أعادت المشروع إلى دائرة الفعل بعد سنوات من الجمود (Algerian Ministry of Energy, 2022). كما أن التحولات في سوق الغاز العالمية بعد الحرب في أوكرانيا دفعت أوروبا إلى البحث عن بدائل للإمدادات الروسية، ما أعاد للجزائر موقعاً مركزياً في معادلة الطاقة الأوروبية (IEA, 2023).

في ضوء ذلك، يمكن بناء تقدير استراتيجي مركّب يقوم على ثلاثة سيناريوهات رئيسة: السيناريو المرجّح، السيناريو البراغماتي، وسيناريو التعثر. غير أن القراءة البنيوية للمصالح المتداخلة تشير إلى أن الارتداد الكامل إلى نقطة الصفر يبقى احتمالاً ضعيفاً.

١. السيناريو المرجّح - شراكة استراتيجية متصاعدة:

هـذا السـيناريو يفتـرض أن التفاعـل بيـن العوامـل الاقتصاديـة والأمنيـة والسياسـية سـيتجه نحـو تعميـق تدريجـي للشـراكة. ويدفـع الصـراع الدولـي بعامليـن لصالـح هـذا السـيناريو:

– اسـتقلالية اسـتراتيجية أكبـر للفاعليـن الإقليمييـن: تراجـع الـدور الأمريكي المباشـر يجعل مـن الشـراكات الإقليميـة أداة أساسـية لتحقيـق الاسـتقرار (Buzan & Wæver, 2003)

– تحفيـز التكامـل الاقتصـادي عبـر الطاقـة: تعزيـز موقـع الغـاز الإفريقـي كبديـل لسـوق الطاقـة يؤثـر فـي تحفيـز المشـروع العابـر للصحـراء وتنفيـذه.

وعليـه فـإن السـيناريو الذي يعتمد على شـراكة اسـتراتيجية متصاعـدة يبـدو الآن أكثـر منطقية، لأن البيئـة الدوليـة تدفـع الـدول الإقليميـة إلـى التعاون الداخلـي بـديلاً عـن الاعتماد على قـوى خارجية، غير قيـد الاسـتنزاف. وفي حالة حدوثه سـيكون ذلك عبر:

١,١. التنفيذ التدريجي لأنبوب الغاز:

مشـروع TSGP يمتـد لأكثـر مـن ٤,٠٠٠ كلـم بطاقـة تقديريـة تصـل إلـى ٣٠ مليـار متـر مكعـب سـنوياً وتكلفـة تقديريـة تتجـاوز ١٣ مليـار دولار (Sonatrach, 2022). ورغـم التحديـات الأمنية والتمويلية، فإن منطق السـوق يعمل لصالح المشـروع:

– الطلـب الأوروبـي علـى الغـاز غيـر الروسـي مـا زال قائمـاً (IEA, 2023)

– الجزائـر تمتلـك بنيـة تحتيـة جاهـزة للربـط مـع أوروبـا عبـر خطـوط قائمـة نحـو إسـبانيا وإيطاليا.

– نيجيريـا تسـعى لتنويـع مسـارات تصديرهـا بعيداً عن الاعتماد على الغاز المسال فقط.

مـن منظـور الاقتصـاد السياسـي الدولي، حين تتكامل موارد المنبع (نيجيريا) مع بنية النقل والتصدير (الجزائـر)، فإن الحافـز البنيوي للتكامـل يصبح قوياً (Keohane & Nye, 2012). وبالتالـي، فـإن التنفيـذ التدريجي – عبر مراحـل تقنية ومالية – يبدو أكثر واقعية من التنفيذ الفوري الشـامل.

٢,١. تنسيق أمني معمّق:

خـط الأنابيب سـيمر عبر مناطق تشـهد نشـاط جماعـات مسـلحة، خاصة في شـمال نيجيريا وغرب النيجـر. هذا يفـرض بالضرورة تنسـيقاً اسـتخباراتياً وأمنيـاً متقدمـاً. الجزائـر، التـي تمتلك خبـرة طويلة فـي مكافحـة الجماعات المسـلحة العابـرة للحدود، سـتكون شريكاً محورياً في هندسـة هذا البعد الأمني.

أدبيـات «أمـن البنيـة التحتيـة الحيويـة» تشـير إلـى أن مشـاريع الطاقـة العابـرة للحـدود تتحـول إلـى محفـز لبنـاء أطـر أمنيـة مشـتركة (Colgan, 2013). وبمـرور الوقـت، قـد يتحول التنسـيق التقنـي إلـى بنيـة تعـاون أمني مؤسسـي.

٣,١. توسع اقتصادي تدريجي:

نجـاح المشـروع سـيخلق دينامية اقتصادية أوسـع: اسـتثمارات فـي النقـل البـري والسـكك الحديديـة، مناطـق لوجسـتية فـي الجنـوب الجزائـري، ومشـاريع كهربـاء عابـرة للحـدود.

التكامـل الطاقـوي غالبـاً مـا يقـود إلـى تكامـل اقتصـادي أوسـع، كمـا أظهـرت التجربـة الأوروبيـة فـي بداياتهـا مـع الجماعـة الأوروبيـة

للفحم والصلب (Moravcsik, 1998)

٢. السيناريو البراغماتي - تعاون دون اندماج سياسي كامل:

قد يدفع التوتر الدولي كلا من الجزائر والنيجر إلى: تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، مع الحفاظ على هامش كبير من السيادة والسياسات الخارجية المستقلة. في هذا السيناريو، يتم التحالف على القضايا العملية، لكن تبقى هناك حدود في مجال الاصطفاف السياسي العميق – وهو أمر تفضّله كل من الجزائر والنيجر لتفادي التورط في أزمات لا علاقة مباشرة لها بمصالحهما الوطنية.

وبالتالي يفترض أن الشراكة ستتقدم تقنياً واقتصادياً لكنها لن تتحول إلى محور سياسي متكامل. وفي هذا السياق:

– يبقى التعاون محصوراً في الطاقة والأمن المرتبط بها.

– لا تنشأ مؤسسات سياسية مشتركة عميقة.

– تحافظ كل دولة على هامش واسع من الاستقلالية في سياساتها الخارجية.

هذا النمط من «الاعتماد المتبادل المحدود» شائع في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تفضل الدول تعظيم المكاسب دون تقييد سيادتها (Keohane & Nye, 2012). وقد يكون هذا السيناريو هو الأكثر انسجاماً مع العقيدة الدبلوماسية الجزائرية القائمة على تجنب التحالفات الصلبة.

٣. سيناريو التعثر:

الحرب الإيرانية – الأمريكية قد تزيد من عدم اليقين العالمي، مما يؤثر على: التمويل الدولي للمشاريع الكبرى، التدفقات الاستثمارية، والاستقرار الأمني في مناطق عبور خط الأنابيب. إذا تراجعت الاستثمارات أو زادت الضغوط الأمنية، فقد ينحرف المشروع عن مساره. فرغم قوة الحوافز البنيوية، لا يمكن تجاهل عوامل التعثر:

١,٣. الضغوط الخارجية:

المنافسة الجيوسياسية على موارد الطاقة الإفريقية قد تدفع قوى دولية إلى تفضيل مسارات بديلة، مثل مشروع خط أنابيب نيجيريا – المغرب عبر غرب إفريقيا. التنافس بين المسارات قد يؤثر على التمويل والجدوى السياسية.

٢,٣. الهشاشة الأمنية:

تصاعد العنف في الساحل قد يرفع كلفة التأمين إلى مستويات تجعل المستثمرين مترددين. تقارير الأمم المتحدة تشير إلى تزايد نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل خلال السنوات الأخيرة (UNODC, 2023)

٣,٣. بطء التمويل:

المشروع يتطلب تمويلاً ضخماً في بيئة عالمية تتسم بارتفاع أسعار الفائدة وتشدد شروط الإقراض. أي تأخير في حشد التمويل قد يطيل أمد التنفيذ.

رغم هذه التحديات، فإن المصالح البنيوية العميقة تجعل التخلي الكامل عن المشروع احتمالاً ضعيفاً للأسباب الآتية:

١. تكامل الموارد والبنية التحتية: نيجيريا بحاجة إلى منفذ تصديري إضافي، والجزائر بحاجة إلى تعزيز مكانتها كمورد رئيسي لأوروبا.

٢. تحولات سوق الطاقة الأوروبية: أوروبا تسعى

لتنويع مصادرها بعيداً عن روسيا (IEA, 2023)

٣. المنطق الجغرافي: الطريق الأقصر والأكثر مباشرة نحو المتوسط يمر عبر الجزائر.

في نظريات الواقعية البنيوية، حين تتطابق المصالح الهيكلية لدولتين في مواجهة بيئة دولية ضاغطة، يصبح التعاون خياراً عقلانياً طويل الأمد (Waltz, 1979)

لكن، تبقى هذه الاحتمالية أقل احتمالاً، لأن المصالح الهيكلية – المتعلقة بالطاقة والاستقرار – ما تزال قائمة. ويظل السيناريو المرجّح هو شراكة استراتيجية متصاعدة تدريجياً مدفوعة بحاجات السوق ومصالح الأمن والطاقة. السيناريو البراغماتي يظل ممكناً إذا فضلت الدولتان الحد الأدنى من الالتزام السياسي. سيناريو التعثر قائم لكنه لا يلغي الحافز البنيوي العميق. وبعبارة أبسط: قد يتباطأ المشروع، قد يتعثر مرحلياً، لكنه على الأرجح لن يُلغى، لأن الجغرافيا والطاقة والمصالح المتبادلة تفرض منطقها بصمت، بعيداً عن ضجيج اللحظة السياسية.

وعليه، فإن تأثير الحرب الإيرانية – الأمريكية على العلاقات الجزائرية – النيجيرية لا يكون عبر تدخل مباشر في الشؤون الثنائية، بل من خلال تحول السياق الدولي الذي يُعيد ترتيب أولويات القوى الكبرى ويخلق مساحة استراتيجية للفاعلين الإقليميين.

وهنا ما يمكن الاستنتاج منه ما يلي:

– الصراع الدولي يعزز من دوافع الجزائر والنيجر للتعاون الإقليمي بدل الاعتماد على القوى الخارجية.

– سوق الطاقة العالمي المتغير يعطي دافعًا إضافيًا لإنجاز مشروع TSGP، مما يعزز السيناريو المرجّح للشراكة المتصاعدة.

– الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية في وجه التوترات الدولية يصبح أولوية للدول الإقليمية، مما يجعل السيناريو البراغماتي ذو فرص تنفيذية أيضًا.

– التعثر ليس مستبعدًا، لكنه ليس السيناريو المهيمن لأن المصالح البنيوية العميقة لأنبوب الغاز والتعاون الأمني ما تزال قائمة.

خاتمة: الجزائر كعقدة توازن في الفضاء الساحلي

ليست زيارة رئيس السلطة الانتقالية في النيجر إلى الجزائر حدثاً بروتوكولياً عابراً بل إشارة كثيفة الدلالة على تحوّل أعمق في هندسة المجال الإقليمي بين شمال إفريقيا والساحل. ففي لحظة يتراجع فيها النفوذ التقليدي، وتتصاعد فيها الفواعل غير الدولية، وتُعاد صياغة خرائط التحالفات، تتقلّم الجزائر بوصفها «نقطة توازن» أكثر منها طرفاً في اصطفاف.

الجزائر لا تتحرك بمنطق الهيمنة، ولا بمنطق ملء الفراغ، بل بمنطق تثبيت المعادلة:

– أمن بلا وصاية: أي دعم الاستقرار دون إعادة إنتاج أنماط الإشراف الخارجي التي أنهكت الإقليم.

– شراكة بلا تبعية: أي تعاون اقتصادي – تنموي يحترم السيادة ولا يحوّل الاعتماد المتبادل إلى أداة ضغط.

– نفوذ بلا استعراض: حضور فعّال، لكنه غير صاخب؛ تأثير يتجسد في النتائج لا في الخطاب.

في بيئة تتسم بتفكك المنظومات الإقليمية، وتآكل الثقة بين العواصم، وانكشاف هشاشة بعض المقاربات الأمنية الدولية – سواء من قبل فرنسا أو عبر أدوات مرتبطة بروسيا – تبدو

الجزائـر وكأنهـا تعيـد تعريـف دورهـا الطبيعـي: ليـس كقـوة توسـعية، بـل كقـوة تنظيـم تـوازن.

وهنـا يتأكـد مـا مفـاده بـأن الجزائـر ليسـت «سـاحة تنافـس»، بـل «عقـدة ضبـط إيقـاع». فهي لا تُـدار مـن الخـارج، ولا تُـدار ضد أحد؛ بـل تتحرك انطلاقـاً مـن ضـرورة سـيادية: أن اسـتقرار السـاحل ليـس ملفاً خارجيـةً بل امتداداً مباشـراً لأمنها الوطني.

بهـذه الزيـارة ومـا تبعها من عقد اجتمـاع اللجنة المشـتركة الكبرى الجزائرية—النيجرية للتعاون في ٢٣ مارس ٢٠٢٦، لا تعيد الجزائر إلى الساحل فحسب؛ بل يعود السـاحل إلى معادلته الطبيعية: الجزائر كقطب توازن، لا كطـرف فـي صـراع، ولا كبديـل عن قـوى أخرى.

وفـي زمـن التحـولات الكبـرى، قـد لا يكـون السـؤال: مـن يسـيطر علـى السـاحل؟ بل: مـن يملك القـدرة علـى منـع انفلاتـه؟ وهنـا تحديـداً تتجسـد فكـرة «القـوة التـي لا تصـرخ... لكنهـا تُحسـب».

ملخص التقرير (التقدير الاستراتيجي العام):

لا يمكن قراءة التقارب بين الجزائر والنيجر بوصفه تفاعلاً ثنائياً عادياً تحكمه ضرورات الجوار فقط؛ بل هو في جوهره إعادة تموضع متبادل داخل فضاء إقليمي يعيش مرحلة سيولة استراتيجية غير مسبوقة. فالساحل لم يعد مجرد هامش جغرافي بين المغرب العربي وغرب إفريقيا، بل أصبح ساحة لإعادة تشكيل توازنات الأمن والطاقة والتحالفات. في هذا السياق، يتجاوز التقارب بعده التكتيكي ليأخذ طابعاً بنيوياً يمس تعريف الدور والمكانة لكلا الطرفين.

إن التقدير الاستراتيجي العام لهذا التقارب يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة: محاولة جزائرية لاستعادة عمقها الإفريقي، وسعي نيجري لتنويع تحالفاته في بيئة ضاغطة، وإسهام تدريجي في إعادة تشكيل النظام الإقليمي الساحلي. وإذا ما تحقق مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) فعلياً، فإن ذلك لن يكون مجرد إنجاز تقني، بل نقطة تحول جيواستراتيجية في العلاقة وفي بنية الإقليم ككل.

منذ استقلالها، بنت الجزائر جزءاً مهماً من شرعيتها الدبلوماسية على بعدها الإفريقي ودعمها لحركات التحرر، وهو ما انعكس في دورها داخل الاتحاد الإفريقي. غير أن تحولات العقد الأخير، خاصة تصاعد الاضطرابات في الساحل، دفعت الجزائر إلى التركيز على البعد الأمني الحدودي أكثر من البعد الإفريقي الأوسع.

اليوم، يبدو أن الجزائر تعيد وصل ما انقطع جزئياً بين هذين البعدين. فالانخراط المكثف في العلاقة مع النيجر لا ينحصر في ضبط الحدود أو التنسيق الاستخباراتي، بل يتجه نحو بناء شبكة مصالح اقتصادية وهيكلية طويلة الأمد. في أدبيات الأمن الإقليمي، تؤكد مدرسة «المجمعات الأمنية الإقليمية» أن الدول التي تتشارك أنماط تهديد متداخلة تميل إلى بناء أطر تعاون عميقة تتجاوز الطابع الدفاعي البحت (Buzan & Wæver, 2003). وبالنسبة للجزائر، فإن إعادة التموضع في الساحل تعني الانتقال من دور «الضابط الحدودي» إلى دور «الفاعل البنيوي» في تشكيل قواعد التفاعل داخل الإقليم.

هذا التحول لا يعبّر عن طموح هيمني بقدر ما يعكس إدراكاً بأن أمن الجزائر لم يعد قابلاً للفصل عن استقرار الساحل. ومن ثمّ، فإن استعادة العمق الإفريقي ليست خطاباً رمزياً، بل خياراً استراتيجياً لحماية الداخل عبر إعادة تشكيل الخارج القريب.

بالنسبة إلى النيجر، فإن البيئة الإقليمية والدولية خلال السنوات الأخيرة اتسمت بارتفاع درجة عدم اليقين. التحولات السياسية الداخلية، وتوتر العلاقات مع بعض الشركاء الغربيين، والعقوبات الإقليمية في فترات سابقة، كلها عوامل دفعت نيامي إلى البحث عن تنويع شراكاتها.

في نظرية «تنويع المخاطر» في العلاقات الدولية، تسعى الدول ذات الموارد المحدودة إلى تقليل اعتمادها على شريك واحد عبر توزيع علاقاتها على أكثر من محور (Lake, 2009). ومن هذا المنظور، يمثل التقارب مع الجزائر خياراً عقلانياً لنيامي، لأنها: تتعامل مع دولة مجاورة ذات ثقل عسكري ودبلوماسي، تحافظ على قدر من الاستقلالية عن الاستقطابات الدولية الحادة، كما وتفتح منفذاً

استراتيجياً نحو المتوسط والأسواق الأوروبية عبر البنية التحتية الجزائرية.

الأهم من ذلك أن الجزائر، بحكم سياستها القائمة على عدم التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، تُعد شريكاً أقل كلفة سياسياً مقارنة ببعض القوى الدولية. وهذا يمنح النيجر هامش مناورة أوسع في بيئة ضاغطة.

التقارب الثنائي، إذا استمر وتعمّق، قد يتحول إلى عامل مؤثر في إعادة تشكيل النظام الإقليمي الساحلي. فالنظام الإقليمي لا يتغير دفعة واحدة، بل عبر تراكم تفاعلات ثنائية تتحول إلى أنماط مستقرة (Waltz, 1979)

هناك ثلاث ديناميات محتملة لهذا التأثير:

١. ديناميـة أمنيـة: بناء ترتيبات تنسيق مستدامة لحماية الحدود والبنى التحتية الحيوية.

٢. ديناميـة اقتصاديـة: تحفيز مشاريع عابرة للحدود تعيد رسم خريطة الاعتماد المتبادل.

٣. ديناميـة سياسـية: خلق محور استقرار نسبي داخل إقليم مضطرب.

في هذا الإطار، يصبح التقارب الجزائري – النيجري جزءاً من عملية أوسع لإعادة توزيع الأدوار داخل الساحل، خاصة في ظل تراجع بعض الأطر متعددة الأطراف التقليدية.

مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP)، الذي يربط نيجيريا بالجزائر مروراً بالنيجر، يمثل العامل الحاسم في تحويل التقارب من مستوى سياسي – أمني إلى مستوى بنيوي عميق. تقارير الطاقة الدولية تشير إلى أن تنويع مسارات الغاز الإفريقي نحو أوروبا أصبح أولوية استراتيجية بعد ٢٠٢٢م (International Energy Agency [IEA], 2023).

إذا تحقق المشروع فعلياً: ستتحول النيجر من دولة عبور هامشية إلى دولة استراتيجية في شبكة الطاقة الإفريقية، كما ستعزز الجزائر موقعها كمحور تصدير رئيسي نحو أوروبا، وسيُعاد رسم خريطة الاعتماد المتبادل في غرب إفريقيا.

في نظرية الاعتماد المتبادل المركب، تؤدي مشاريع البنية التحتية الكبرى إلى خلق مصالح متداخلة تقلل من احتمالات القطيعة السياسية الكاملة (Keohane & Nye, 2012). وهذا يعني أن TSGP، إذا أُنجز، لن يكون مجرد خط أنابيب، بل آلية تثبيت استراتيجية للعلاقة.

رغم المخاطر الأمنية والضغوط الخارجية، فإن المصالح البنيوية لكلا الطرفين تتقاطع بوضوح: الجزائر بحاجة إلى استقرار جنوبها وتعزيز عمقها الإفريقي، في حين أن النيجر بحاجة إلى منافذ اقتصادية وشركاء بدون إملاء شروط سياسية ، كما أن الإقليم بحاجة إلى مشاريع تعيد إنتاج الحد الأدنى من التكامل.

وفق منطق الواقعية البنيوية، حين تتقاطع مصالح دولتين متوسطتي القوة في بيئة إقليمية مضطربة، فإن التعاون يصبح وسيلة لتقليل التهديدات المشتركة وزيادة القدرة على المناورة (Waltz, 1979)

بالتالي، التقارب الجزائري – النيجري ليس تحالفاً ظرفياً بل هو تفاعل بنيوي نابع من تقاطع الضرورات الأمنية والاقتصادية. إنه: محاولة جزائرية لإعادة تثبيت حضورها الإفريقي من بوابة الساحل، وسعي

وسعي نيجري لتنويع تحالفاته وتوسيع هامش استقلاله، ولبنة في إعادة تشكيل تدريجية للنظام الإقليمي الساحلي

وإذا تحقق أبوب TSGP فعلياً، فسيكون نقطة التحول الكبرى التي تنقل العلاقة من مستوى التنسيق إلى مستوى الترابط الهيكلي طويل الأمد. حينها، لن يكون الحديث عن «تقارب» فحسب، بل عن نشوء محور جيو اقتصادي يعيد تعريف توازنات الساحل لعقود قادمة.

قائمة المراجع:

- Algerian Ministry of Energy. (2022). Memorandum of understanding on the Trans-Saharan Gas Pipeline project.
- Ammour, L. A. (2012). Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's pivotal ambivalence. Africa Security Review, 21(3), 115-.
- Acharya, A. (2001). Constructing a security community in Southeast Asia: ASEAN and the problem of regional order. Routledge.
- African Development Bank. (2020). African Economic Outlook 2020: Developing Africa's workforce for the future.
- African Union. (2000). Constitutive Act of the African Union.
- Aïssaoui, A. (2022). Algeria and the Trans-Saharan Gas Pipeline: Geopolitical Stakes. Oxford Institute for Energy Studies.
- Boutellis, A., & Zahar, M.-J. (2017). A process in search of peace: Lessons from the inter-Malian agreement. International Peace Institute.
- Buzan, B., & Wæver, O. (2003). Regions and powers: The structure of international security. - - - -
- Cambridge University Press.
- Brachet, J. (2018). Manufacturing smugglers: From irregular to clandestine mobility in the Sahara. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 676(1), 1635-.
- Charbonneau, B. (2022). Intervention in Mali: Building peace between peacekeeping and counterterrorism. Journal of Contemporary African Studies, 40(1), 118-.
- Colgan, J. D. (2013). Fueling the fire: Pathways from oil to war. International Security, 38(2), 147-180.
- International Crisis Group. (2023). Niger: Another junta in the Sahel.
- International Crisis Group. (2022). Algeria's Role in the Sahel.
- International Organization for Migration. (2022). World migration report 2022.
- International Crisis Group. (2022). Mali's withdrawal from the G5 Sahel.
- International Energy Agency. (2022). Africa Energy Outlook 2022.
- IEA. (2023). Africa Energy Outlook 2023. International Energy Agency.
- International Energy Agency (IEA). (2023). Gas Market Report 2023.
- Jervis, R. (1978). Cooperation under the security dilemma. World Politics, 30(2), 167214-.
- Jordaan, E. (2003). The concept of a middle power in international relations: Distinguishing - between emerging and traditional middle powers. Politikon, 30(1), 165181-.
- Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2012). Power and interdependence (4th ed.). Pearson.
- Lake, D. A. (2009). Hierarchy in international relations. Cornell University Press.
- Luttwak, E. (1990). From geopolitics to geo-economics. The National Interest, (20), 1723-.
- Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. W. W. Norton.

- Mortimer, R. (2015). Algeria's foreign policy. In The foreign policies of North African states. Lynne Rienner.
- Moravcsik, A. (1998). The choice for Europe. Cornell University Press.
- Paris, R. (2001). Human security: Paradigm shift or hot air? International Security, 26(2), 87102-.
- Stevens, P. (2016). The role of transit states in global energy security. Chatham House.
- SIPRI. (2023). Military Expenditure Database.
- Sonatrach. (2022). Trans-Saharan Gas Pipeline project update.
- Thurston, A. (2020). Jihadists of North Africa and the Sahel: Local politics and rebel groups. - -
- Cambridge University Press.
- UNDP. (2023). Human development report: Sahel regional update.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (2023). Crime and instability in the Sahel.
- U.S. Department of Defense. (2025). Annual report on military and security developments involving the People's Republic of China.
- Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. McGraw-Hill.
- World Bank. (2020). The World Bank in the Sahel: Regional strategy update.
- World Bank. (2023). Sahel Economic Update.
- Zoubir, Y. H. (2020). Algeria's Foreign Policy and the Sahel. Mediterranean Politics.

المركز الأفريقي للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية (أكريس)

التجمع الخامس - القاهرة الجديدة - مصر.
هاتف: 20216630 (202) +
بريد إليكتروني: info@acress.org
موقع اليكتروني: www.acress.org